

آراء أبي حيان الأندلسي النحوية بين كتبه النظرية والتطبيقية

عبد المجيد فلاح

أستاذ مساعد، قسم الدراسات العامة، اللغة العربية،
الجامعة العربية المفتوحة، دولة الكويت

الملخص

أبو حيان علم من أعلام العربية المتأخرين، كان له باع طويل في مختلف علوم العربية، ولا سيما علم النحو، وله في ذلك التصنيفات النظرية المشهورة، كارتشاف الضرب وتذكرة النحاة وغير ذلك. أظهر أبو حيان في تلك المؤلفات اختياراته النحوية التي تدل على سعة اطلاعه على كلام العرب، وطول باعه في علم النحو.

وقد صنف أبو حيان تفسيره (البحر المحيط) وهو من أجل التفاسير مكانة، عرض فيه لكثير من المسائل النحوية مهتماً بالجانب التطبيقي عند النصوص القرآنية، مختاراً ما يراه الراجح فيها، خاصة أن تأليف (البحر المحيط) كان في آخر سني حياته؛ أي بعد أن اختمرت الآراء ونتجت عن سعة اطلاع على مجاري كلام العرب.

قدّمت في هذا البحث ترجمة موجزة لأبي حيان، ثم مهّدت للبحث مبيناً أن اختلاف آراء النحويين بين النظرية والتطبيق أمر شائع عند كثير من النحاة، ثم ذكرت سبع عشرة مسألة نحوية اختلفت فيها آراء أبي حيان بين كتبه التي كان قد ألفها في علم النحو خاصة، وبين الآراء النحوية التي ذكرها في البحر المحيط، باعتباره كتاباً تطبيقياً. ذكرت في أول كل مسألة أقوال النحويين ومذاهبهم محيلاً في الحاشية إلى كتبهم أو كتب النحو التي نقلت لنا تلك الأقوال، ثم بينت ما اختاره أبو حيان في المسألة النحوية في كتبه النظرية، ثم ذكرت ما اختاره في (البحر المحيط) في المسألة عينها، وبينت آخر الأمر ما ترجّح لي أن يكون رأيه واختياره مع بيان السبب في ذلك.

نبذة عن أبي حيان الأندلسي⁽¹⁾

هذه ترجمة موجزة لأبي حيان، لم نفضل فيها؛ لأنه علم مشهور من خلال كثير من الدراسات التي قامت حوله، منها: (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة الحديثي، و(البحر المحيط: دراسة نحوية صرفية صوتية) للدكتور عبداللطيف الخطيب، ومقدمة (الدر المصون) لمحققه الدكتور أحمد الخراط، لكن قبل الشروع في هذا البحث لا بد من تقديم هذا العالم بإيجاز:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين أبو حيان الغرناطي الأندلسي، ولد سنة ستمئة وأربع وخمسين من الهجرة، تنقل في كثير من البلاد خدمةً للعلم، طلباً وتدریساً، إلى أن استقر في القاهرة، تلقى علمه العزيز على كثير من المشايخ في مختلف العلوم، من علوم القرآن الكريم إلى علوم الحديث الشريف إلى علوم اللغة العربية من نحو وصرف وغير ذلك، حتى غداً علماً من أعلام الثقافة العربية والإسلامية، ومن هؤلاء الشيوخ أبو جعفر القزاز، وأبو الحسن الأُبَدي، وأبو الحسن بن الضائع الإشبيلي، وأبو جعفر المالقي، وابن النحاس المصري، وغيرهم كثير، فغرف من معين علمهم، وصنّف في مختلف العلوم من تفسير وحديث وفقه، ونحو ولغة وبلاغة وعروض، وتراجم وتاريخ. من أشهر تصانيفه تفسير البحر المحيط، وارتشاف الضرب، وتذكرة النحاة، والنكت الحسان، والتذيل والتكميل في شرح التسهيل، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وغير ذلك.

تلمذ له كثير ممن اشتهروا وذاع صيتهم، وكان لهم الفضل في إثراء الدراسات اللغوية والإسلامية، ومن أشهر هؤلاء التلاميذ النجباء إبراهيم بن محمد السفاسقي، والحسن بن قاسم المرادي، وتاج الدين بن مكتوم، والسمين الحلبي، و خليل بن أبيك الصفدي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، وغيرهم كثير. مات - رحمه الله - في القاهرة، سنة سبعمئة وخمس وأربعين.

يذهب النحوي في المسألة النحوية الواحدة في كثير من الأحيان إلى غير ما رأي، فربما يُجيب فيها برأين مختلفين متعارضين، يتعذر الجمع بينهما في ظاهر الأمر، وربما يجيب في المسألة الواحدة بأجوبة مختلفة صحيحة، لكنّها

تفاوت في درجة الصحة والضعف، وهذا الأمر معروف عند النحاة؛ المتقدمين منهم والمتأخرين، فتقرأ في كتبهم عبارة: وذهب في أحد قولي، وكأن النحاة تأثروا بالفقهاء وحذوا حذوهم في أن كان للفقهاء الواحد غير ما رأي في المسألة الفقهية الواحدة، وأكثر ما نرى هذه الظاهرة الفقهية عند الإمام الشافعي.

والوجه النحوي - إذا كان ضعيفاً - لا مانع من أن يؤخذ به على ألا يتعارض مع مجاري كلام العرب. يقول ابن جني: "ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم... فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلا أنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به، ألا ترى إلى قول سيويه في قولهم: له مائة أيضاً إنه حال من النكرة وإن كان جائزاً أن يكون (يضاً) حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في (له) وعلى ذلك حمل قوله⁽²⁾:

لمية موحشاً طلل [يلوح كائنه خلل]

فقال فيه: إنه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير في الظرف. أفيحسن بأحد أن يدعي على أحد متوسطين أن يخفى هذا الموضع عليه، فضلاً عن المشهود له بالفضل: سيويه؟ نعم، وربما أفتى بالوجه الأضعف عنده؛ لأنه على الحالات وجه صحيح، وقد فعلت العرب ذلك عينه... " (3).

وإذا ما تعارض القولان وليس في أحدهما ما يرجحه على الآخر ننظر في تاريخهما، فالأحدث تاريخاً هو المذهب في الغالب. يقول ابن جني: فإن تعارض القولان مرسلين، غير مُبانٍ أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما، فُعِلِمَ أنَّ الثاني هو ما اعتزمه، وأنَّ قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُمَارِ به عن صاحبه⁽⁴⁾.

وإذا لم يُعرف التاريخ نخضع القولين للبحث والفحص، فإن ثبت أنَّ أحدهما أقوى من الآخر وجب أن ننسب إلى هذا النحوي الأقوى، فإن تساوى القولان في القوة اعتقدنا أنهما رأيان له⁽⁵⁾.

ومما لاحظناه مما سلف أنَّ النحوي يمكن أن تكون له عدة آراء في المسألة الواحدة، وإذا ما أردنا أن نتعرف أسباب هذه الظاهرة وجدناها كثيرة ومتشعبة؛ منها - مثلاً - أنَّ النحوي قد يخالف الجماعة في مسألة ما ثم يرجع إلى مذهبهم، مما عدّه البعض دليلاً على صحّة مذهب الجمهور. قال ابن جني: ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أنَّ رأيه مستقرّ على ما أثبتّه ولم ينفه، وأنَّ القول الآخر مطّرح من رأيه.... ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبّع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط، فحدثني أبو علي عن أبي بكر أنَّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كتّأ رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا⁽⁶⁾.

ومنها أنَّ النحوي يكون قد ذهب مذهباً ما في مسألة ما ثم نسي ما ذهب إليه، فذهب مذهباً آخر لطول المدة. ومنها ما يُعزى إلى تنوّع المصادر عند النحوي، فتتعدد آراؤه في المسألة الواحدة تبعاً لتعدد مصادره، ومنها ما يكون سببه اختلاف التلمذة على شيوخ آراؤهم مختلفة في المسألة الواحدة.

ومنها ورود الخاطر في الحال، وهو ما سمّاه ابن جني: خلّاج الخاطر وتعادي المناظر، يقول: وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل، كصه ومه، وأفتي مرّة أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال... وهذا ونحوه من خلّاج الخاطر وتعادي المناظر⁽⁷⁾. ومنها ما يكون إظهاراً للقدرة على تتبّع المسألة من مذاهب مختلفة. يقول الشهاب الخفاجي: وهذا دأب الزمخشري كما يعلم من تتبّع كتابه، وصرّح به بعضهم أنه يمشي على مذهب في آية، ثم يذكر مذهباً آخر يخالفه في أخرى، استيفاء للمذاهب، ومن لا يعرف مغزى كلامه يظنّه تناقضاً منه⁽⁸⁾.

ومنها ما يكون اضطراباً وتخبّطاً في التفكير النحوي، وقد تكون كلّ هذه الأمور مجتمعة سبباً في تضارب الآراء واختلافها وتعدّدها، وقد يكون بعضها دون الآخر، ومهما يكن السبب فإنّ تعدّد الآراء - على ما أرى - يعدّ أمراً

محموداً؛ لأنه غالباً يكون نتيجة إعمال العقل وتمحيص الرأي والخلوص إلى ما يذهب إليه النحوي .

ولاشك أن البحر المحيط - كما هو معروف - كتاب من كتب التفسير، غير أنه جمع من مسائل النحو الكثير الكثير . يقول عباس حسن: ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة مفرقة في كتب التفسير، كالذي نراه في تفسير الزمخشري، والفخر الرازي، والبيضاوي؛ ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في أكثر كتب النحو المتداولة أحياناً، أو التي يعزّ الاهتمام إليها في كتبهم الخاصة أحياناً أخرى⁽⁹⁾.

وقد يحدث عند أبي حيان تعدّد في الرأي في المسألة النحوية الواحدة بين النظرية والتطبيق، فيقول في المسألة قولاً في (ارتشاف الضرب) أو (النكت الحسان) أو (تقريب المقرّب) أو (التذيل والتكميل في شرح التسهيل)، ثم يقول بشأنها قولاً آخر في (البحر المحيط) يخالف فيه قوله الأوّل، ولم تكن مخالفاته دون تعليل وثبّت، بل كانت غالباً عن دليل وحسن تعليل، وكان يسوق الرأي مدعوماً بالدليل مؤيداً بالحجة، وفي النماذج الآتية ما يبيّن ذلك:

حقيقة (فل)

اختلف النحويون في حقيقة (فل)، فذهب الكوفيون⁽¹⁰⁾ إلى أنه مرخم من فلان أو فلانة، حذفت الألف والنون من آخره، وذهب سيبويه إلى أن (فل) بمعنى رجل، و(فلة) بمعنى امرأة غير مرخمين، وهما عنده كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان. قال سيبويه: "وأما قول العرب: (يا فل أقبل) فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، لكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم"⁽¹¹⁾ وتبعه المبرّد، وابن السّراج، والفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وابن هشام، وغيرهم⁽¹²⁾.

وذهب ابن عصفور، وابن مالك، وغيرهما⁽¹³⁾ إلى أن (فل) غير مرخم، كما ذهب إلى ذلك سيبويه، لكنهم ذهبوا إلى أنه كناية عن علم من يعقل من جنس الإنسان.

أما أبو حيان فكان له رأيان في هذه المسألة؛ فذهب في (تقريب المقرَّب) مذهب ابن عصفور ومن معه ممن قال إنَّ فل كناية عن علم من يعقل. قال: "و(فل) كناية عن علم" (14)، لكنَّه خالف اختياره هذا، وذهب في (التذيل والتكميل) و(ارتشاف الضرب) مذهب سيويه ومن معه، حيث قال: "وزعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور وابن مالك أنَّ قولهم (يا فل) كناية عن العلم، كقولهم (يا فلان) وأنَّه لا يستعمل محذوفاً إلا في النداء، وهؤلاء بمعزل عن كلام سيويه ومذهبه؛ ذلك أنَّ قولك (يا فل) و(يا فله) ليسا كناية عن العلم، بل هما كناية عن قولك: يا رجل ويا امرأة، و(فل) مما حُذِفَ منه حرف وبنى على حرفين، بمنزلة (دم)، وليس أصله (فلاناً)؛ إذ ليس يقول أحد يا فلا أقبل، وإذا عنوا امرأة قالوا: (يا فلة). وهذا الاسم اختصَّ بالنداء... وأما (فلان) فكناية عن اسم سمي به المحدث عنه. هذا ملخص كلام سيويه في هذه المسألة" (15). وهذا الاختيار أكده في (البحر المحيط) عند قوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّوْنَ لَكَ يَبْنَؤُا﴾ (فلاناً) (16) حيث يقول: و(فل) كناية عن نكرة الإنسان، نحو: يا رجل، وهو مختصَّ بالنداء، و(فلة) بمعنى يا امرأة كذلك... وليس مرخماً من (فلان)، خلافاً للفرأ، ووهم ابن عصفور وابن مالك وصاحب البسيط في قولهم: (فل) كناية عن العلم كفلان، وفي كتاب سيويه (17) ما قلناه بالنقل عن العرب" (18).

والذي يتراءى لي أنَّ الراجح من اختياراته هو ما اختاره في البحر المحيط، وسبق أن اختاره في ارتشاف الضرب والتذيل والتكميل، عندما ذهب مذهب سيويه ومن تبعه، وذلك لصحة ما عللوا به، والله أعلم.

النصب بعد الفاء في جواب الترجي

من المجمع عليه أنَّ الفعل المضارع ينصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء بشرطين:

أ - أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها.

ب - أن تقع جواباً لنفي أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمنٍّ، وألحق الكوفيون (19) الرجاء بالتمنّي، فجعلوا جوابه

منصوباً، وتبعهم في هذا الرأي ابن مالك والرضي⁽²⁰⁾، وغيرهما، ومنع البصريون⁽²¹⁾ ذلك.

أما أبو حيان فقد اختار في كتبه النظرية مذهب الكوفيين، ونقل أنه الصحيح؛ فقال: "وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء... وذهب البصريون إلى منع ذلك، والترجي عندهم في حكم الواجب. قيل: والصحيح مذهب الكوفيين؛ لوجوده نظاماً ونشراً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ يَرْكَئُ﴾ (٣) أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرُ﴾ (22) في قراءة عاصم⁽²³⁾، وهي من متواتر السبع... (24). ونقل الشيخ خالد الأزهرى اختيار أبي حيان مذهب الكوفيين عندما قال: "ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب، وتأولوا قراءة النصب بأن (لعل) أشربت معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجو... وفي الارتشاف: وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين" (25).

وعند التطبيق اختار أبو حيان مذهب البصريين، فعند قوله تعالى: ﴿... لَعَلِّي أَتْلُغَ الْأَسْبَبَ﴾ (٣٦) أَسْبَبَ أَلَسَمَوْتِ فَأُطْلِعَ إِلَيَّ إِلَهَ مُوسَى﴾ (26) قال: "وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازاه الكوفيون، ومنعه البصريون، واحتج الكوفيون بهذه القراءة⁽²⁷⁾، وقراءة عاصم (فتنفعه الذكرى) إذ هو جواب الترجي في قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ يَرْكَئُ﴾ (٣) أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرُ﴾، وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم؛ لأن خبر (لعل) جاء مقروناً بـ (أن) في النظم كثيراً، وفي الشر قليلاً، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن)، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خزع، وأما هنا (فأطلع) فقد جعله بعضهم جواباً للأمر، وهو قوله: (ابن لي صرحاً)، كما قال الشاعر⁽²⁸⁾:

يا ناقَ سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا⁽²⁹⁾

ويتراءى لي أن اختياره المذهب البصري هو المذهب الذي رآه؛ لأن الحمل على التوهم باب واسع في العربية.

تعدي (استغفر) إلى المفعول الثاني

اختلف النحاة في مسألة تعدي (استغفر)، فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن (استغفر) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ، نحو: استغفر الله ذنبي، أي: من ذنبي، قال سيبويه: "وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: ... استغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ... وليست استغفر الله ذنباً⁽³⁰⁾ و: أمرتك الخير⁽³¹⁾ أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم" ⁽³²⁾.

وذهب ابن الطراوة⁽³³⁾ والسهيلي⁽³⁴⁾ إلى مخالفة الجمهور، وقالوا: إن الأصل في (استغفر) أن يتعدى بنفسه، لا بحرف الجر.

أما أبو حيان فقد اختار في التذييل والتكميل مذهب السهيلي ودافع عنه، قال: "والذي ذكره السهيلي [وبحثه حسن، وهو الظاهر، وقد كان في النفس من هذه المسألة شيء، فأنجلي بالوقوف على كلام هذا الرجل ... وأقول: للسهيلي أن يقول: إن (استفهمت زيدا عن المسألة) ضمن معنى (سألت)؛ لأنّ المستفهم سائل، فكأنه قال: سألت زيدا عن المسألة، لكنّ السؤال قد يكون سؤال مستفهم، وقد يكون سؤال غير مستفهم، فأتى بـ(استفهمت)، وجرّ المفعول الثاني لإفادة أنّ المتكلم بذلك سأل زيدا عن المسألة مستفهماً. وأما كون جميع العرب يقولون: (استغفرت الله من ذنبي) فقد يقال في جوابه بأنّ الفروع قد تفوق الأصول في الاستعمال، ثمّ المسوّغ لكثرة استعمال الفرع هنا دون الأصل أنّ الفعل الذي هو (استغفر) يكون حينئذٍ مضمناً معنى طلب، ولهذا قال السهيلي: كأنك قلت: (استتبت الله من ذنبي) أو (سألته النجاة منه) ولا شك أنّ العبد مطلوب منه أن يكون طالباً للخروج من الذنب والتوبة منه" ⁽³⁵⁾.

واختار أبو حيان في (البحر المحيط) رأي سيبويه والجمهور، وحكم علي رأي ابن الطراوة بأنّه محجوجٌ مرجوح، فعند قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ **إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ**⁽³⁶⁾ قال: "و(استغفر) يتعدى لاثنين، الثاني منهما

بحرف الجرّ، وهو (من)، تقول: استغفرت الله من الذنب، وهو الأصل، ويجوز أن تحذف (من) كما قال الشاعر⁽³⁷⁾:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

تقديره: من ذنب، وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى أنَّ (استغفر) يتعدّى بنفسه إلى مفعولين صريحين، وأنَّ قولهم (من الذنب) إنما جاء على سبيل التضمين، كأنّه قال: "تبت إلى الله من الذنب، وهو محجوج بقول سيويه ونقله عن العرب، وذلك مذكور في علم النحو"⁽³⁸⁾ وعند قوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾⁽³⁹⁾ يقول: "و(اختر) من الأفعال التي تعدّت إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بوساطة حرف الجرّ، وهي مقصورة على السماع، وهي: (اختار) و(استغفر) و(أمر) و(كنى) و(دعا) و(زوّج) و(صدق) ثم يحذف حرف الجرّ، ويتعدّى إليه الفعل، فيقول: اخترت زيداً من الرجال، واخترت زيداً الرجال.."⁽⁴⁰⁾ وعند قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴¹⁾ يقول: "إنّه لا يحذف حرف الجرّ من المفعول الثاني إلّا في أفعال محصورة سماعاً لا قياساً، وهي (اختار) و(استغفر) و(أمر) و(سمّى) ... إلخ"⁽⁴²⁾. والذي يترأى لي أنَّ اختياره الذي ذهب إليه هو ما جاء في البحر المحيط؛ لأنّه مذهب الجمهور، والله أعلم.

إجراء (رأى) الحلمية مجرى (رأى) العلمية

الحق بعض النحاة (رأى) الحلمية بـ (رأى) العلمية التي تنصب مفعولين، كأفعال القلوب، ومن هؤلاء النحاة أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا...﴾⁽⁴³⁾ حيث يقول: "و(رأى) الحلمية جرت مجرى أفعال القلوب، وفي جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّحدي المعنى، فـ (أراني) فيه ضمير الفاعل المستكن، وقد تعدّى الفعل إلى الضمير المتّصل، وهو رافع للضمير المتّصل، وكلاهما لمدلول واحد، ولا يجوز أن يقول: أضربني ولا أكرمني"⁽⁴⁴⁾.

لكنّ أبا حيان كان قد ذهب في بعض كتبه النظرية إلى أنَّ (رأى) الحلمية

تتعدى إلى مفعول واحد، وجعل المنصوب الثاني في موضع نصب على الحال، يقول في رده على استشهاد ابن مالك بآية يوسف السابقة: "... وأما (أراني أعصر خمرا) فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين، بل يكون ذلك ممّا جاء في غير ما تعدى إلى مفعولين، نحو: فقد وعدم ووجد بمعنى أصاب لا بمعنى علم، فإنك تقول فيها: فقدتني ووجدتني وعدمتني، فكذلك هذا، ويكون (أعصر) في موضع نصب على الحال، لا في موضع مفعول ثانٍ" (45).

والراجع هو ما اختاره في البحر المحيط، يرجحه أنّه اختيار كثير من النحاة كابن مالك وغيره، وتخرّيج الشواهد على أنّ المنصوب الثاني حال ضعيف ويحتاج إلى تأويلات بعيدة.

نصب المفرد المراد به مجرد اللفظ بالقول

أجمع النحويون على جواز نصب القول المفرد إذا كان المفرد مؤدياً معنى الجملة، نحو: قلت حديثاً وشعراً وخطبةً، أو أن يكون نحو: قلت قولاً، أو أن يكون صفة له، نحو: قلت حقاً (46).

أما إذا كان المفرد يراد به مجرد اللفظ، نحو: قلت زيداً، فقد اختلف النحويون في نصب القول هذا النوع، أجاز ذلك الزمخشري وابن مالك والرضي (47)، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ (48)، وذهب جماعة من النحاة إلى عدم جواز ذلك، منهم الزجاج وابن عصفور (49) وقالوا إنّ (إبراهيم) في الآية السابقة مبتدأ، والخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو منادى... إلخ.

أما أبو حيان فقد تعددت آراؤه بين النظرية والتطبيق، ذهب في نظيره في كتاب (التذيل والتكميل) إلى اختيار رأي الزمخشري وابن مالك، حيث ذكر الخلاف في هذه المسألة ثم قال: "ولا يبعد أنّ الذي اختاره المصنّف [ابن مالك] هو الحقّ، والآية الشريفة حجة له، ولا يخفى ضعف القول بأنّ (إبراهيم) خبر مبتدأ محذوف، أو منادى، إذ لا معنى لذلك" (50). لكنه عدل عن اختياره هذا في التطبيق، فعند آية الأنبياء السابقة وبعد أن نقل آراء المجيزين والمانعين

يقول: "... وهو مُختلف في إجازته، فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد ممّا لا يكون مُقتطعاً من جملة، نحو قول الشاعر⁽⁵¹⁾:

إذا قلت فاها قلت طعم مدامة [معتقة ممّا تجيء به الشجر]

ولا مفرداً معناه من معنى الجملة، نحو: قلت خطبة، ولا مصدرًا، نحو: قلت قولاً، ولا صفة له، نحو: قلت حقاً، بل لمجرّد اللفظ، نحو: قلت زيداً، ومن النحويين من منع ذلك، وهو الصحيح؛ إذ لا يحفظ من لسانهم: قال فلانٌ زيداً، ولا: قال ضرب، ولا: قال ليت، وإنما وقع في كلام العرب لحكاية الجمل⁽⁵²⁾. ويتراءى لي أن اختيار أبي حيان هو عدم جواز إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرّد اللفظ؛ لأنّه صرح بهذا الاختيار في البحر المحيط ووصفه بالصحيح، وهو أيضاً اختياره في ارتشاف الضرب والنكت الحسان⁽⁵³⁾.

مجيء (ارتدّ) من أخوات (كان)

ذهب بعض النحويين المتأخرين كابن مالك والسيوطي والأشْمُونِي⁽⁵⁴⁾ إلى عدّ (ارتدّ) من أخوات (كان) بمعنى (صار)، واحتجوا بأنّ (ارتدّ) مطاوع (ردّ) بمعنى (صير) كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا...﴾⁽⁵⁵⁾ وقول الشاعر⁽⁵⁶⁾:

فردّ شعورهنّ السود بيضاً وردّ وجوههنّ البيض سودا
واحتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾⁽⁵⁷⁾. وأعرب بعض المعربين (بصيراً) في سورة يوسف حالاً⁽⁵⁸⁾.

أمّا أبو حيان فقد اختار في تنظيره في كتاب (النكت الحسان) أنها من أخوات كان، قال: "النواسخ وهي: كان وإنّ وأخواتهما... وارتدّ، نحو قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾"⁽⁵⁹⁾، وكذا قال في التذييل والتكميل: "ويلحق بها ما يرادفها... وارتدّ (فارتدّ بصيراً) وارتدّ مطاوع ردّ، وردّ تكون بمعنى صير"⁽⁶⁰⁾، لكنّه خالف هذا الاختيار في التطبيق، فأعرب (بصيراً) في (البحر المحيط)

حالا، ونصّ على تخطئة من عدّها في أخوات كان، قال: "و(ارتدّ) عدّه بعضهم في أخوات كان، والصحيح أنها ليست من أخواتها، فانتصب (بصيراً) على الحال" (61).

إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية

ذهب الكوفيون - عدا الفراء - والمبرد وابن السراج وابن جني وابن مالك وغيرهم (62) إلى جواز إعمال (إن) النافية إعمال (ما) الحجازية، لورود ذلك شعراً ونثراً، واستشهدوا بقول الشاعر (63):

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين
وقول الآخر (64):

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيخذلوا

وذهب الفراء وابن يعيش وابن عصفور والرضي وابن هشام (65) إلى عدم إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية، وعلّلوا المنع بأن (إن) أضعف من (ما) وأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره، وكذلك مذهب تميم في (ما)، وكان القياس في (ما) أن لا تعمل شيئاً، فلما خالف بعض العرب القياس وأعملوها فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأن القياس لا يوجب (66).

أما أبو حيان فكان له رأيان مختلفان في هذه المسألة بين النظرية والتطبيق، بل اختلفت اختياراته في كتبه النظرية؛ فقد اختار مذهب الكوفيين الذين يرون إعمال (إن) عمل (ما) الحجازية. قال في (ارتشاف الضرب): "والصحيح جواز إعمالها، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً" (67)، وقال أيضاً: "اختلفوا في جواز إعماله [إن النافية] إعمال (ما) فيرفع به المبتدأ، ويُنصب خبره... والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسمع... (68)" وذهب في كتاب آخر مذهب البصريين والفراء الذين يرون عدم إعمالها، قال: "ولا تعمل (إن) النافية عمل (ليس) فلا تقول: إن زيداً قائماً... هذا مذهب أكثر البصريين والفراء. وذهب الكسائي والمبرد وابن السراج إلى

جواز ذلك" (69)، وهذا الذي اختاره أخيراً هو عين اختياره في التطبيق، فعند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (70) يقول: " (إن) هنا النافية بمعنى (ما)، و(هم) مرفوع بالابتداء، و(إلا يظنون) في موضع الخبر... وإن كانت نافية فدخلت على المبتدأ والخبر لم يعمل عمل (ما) الحجازية، وقد أجاز ذلك بعضهم، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر، وهو:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين
وقد نسب السهيلي وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمال (ما)، وليس في كتابه نصٌّ على ذلك" (71).

إفادة (قد) التكرير

اختلف النحويون في إفادة (قد) التكرير، فذهب الزمخشري (72) في قول له إلى أنها تأتي للتكرير، ونُسب هذا الرأي لسيبويه (73)، وذهب الزمخشري - في قوله الآخر - وابن مالك وغيرهما (74) إلى أنها تفيد التقليل لا التكرير، وذهب الرضي وابن هشام (75) إلى أنها تأتي للتقليل في مواضع، وللتكرير في مواضع أخرى، لكن الغالب التقليل.

أما أبو حيان فقد ذهب في (التذيل والتكميل) إلى أنها تفيد التكرير، حيث قال: " تكون (قد) بمنزلة (ربّما) في التكرير فقط، ويدلّ له إنشاد البيت (76):

[قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مُجّت بفرصاد]

لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون (قد) هنا بمنزلة (ربّما) في التكرير" (77). وكذا اختار في (ارتشاف الضرب) عندما قال: " (قد)... ولا يفيد تقييلاً فيه" (78). لكنّه اختار في (النكت الحسان) مذهب من لا يرى فيها تقييلاً ولا تكثريراً، وإنما يفهم التقليل أو التكرير من سياق الكلام، فقال: " ومن زعم أنها للتكرير أو للتقليل فغير مصيب" (79).

وهذا الذي اختاره في (النكت الحسان) أكّده عند التطبيق في (البحر

المحيط)، فعند قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُ...﴾ (80) يقول: "والذي نقوله إن التكثير لم يفهم من (قد)، وإنما يفهم من سياق الكلام" (81).

حقيقة (ليس)

ذهب جمهور النحويين إلى أن (ليس) فعل (82)، وذهب الفارسي في أحد قوليهِ وابن شقير وجماعة إلى أنها حرف (83)، أما أبو حيان فقد تعددت اختياراته في هذه المسألة بين النظرية والتطبيق، فذهب في غاية الإحسان إلى فعليَّتها، فقال: "الفعل متصرف وهو ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه، وجامد (ليس) و(عسى) ونعم وبئس... إلخ" (84)، وقال في شرحه (النكت الحسان): "تكون (إن) ك (ما) في النفي؛ لأنَّ النفي من معاني الحروف، و (ما) به أولى من (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعل وهي حرف" (85)، وقال في التذكرة: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وهو الاختيار عندنا؛ لأنَّ ليس لا تتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه... " (86).

وذهب في البحر المحيط إلى حرفيتها، فقال في ردّه على الزمخشري الذي جعل العامل في (إذا) هو (ليس) (87) في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَنُصِغَ لَوْفَعَهَا كَاذِبَةٌ﴾ (88): "أما نصبها بليس فلا يذهب نحوي ولا من شدا شيئاً من صناعة الإعراب إلى مثل هذا؛ لأنَّ (ليس) في النفي ك (ما)، و (ما) لا تعمل فكذلك (ليس)، وذلك أن (ليس) مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز؛ لأنَّ حدَّ الفعل لا ينطبق عليها... و (ليس) إنما تدلّ على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط، فهي ك (ما)، ولكنه لما اتصلت بها ضمائر الرفع جعلها ناسِ فعلاً، وهي في الحقيقة حرف نفي ك (ما) النافية" (89). والذي يظهر لي أن اختيار أبي حيان في هذه المسألة هو أنَّ (ليس) فعل لا حرف، لأنّه صرّح بذلك وصحّحه في كتبه النظرية، وذكر ذلك في موضع من البحر المحيط (90).

كون (أن) المصدرية توصل بالأمر

أجمع النحاة على أنَّ (أن) قد تكون موصولاً حرفياً، وتوصل بالفعل

المتصرف مضارعاً أو ماضياً أو أمراً⁽⁹¹⁾، ونقل ابن هشام أن أبا حيان خالفهم في كونها توصل بالأمر، قال: " والمخالف في ذلك أبو حيان، زعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ (أن) فيه تفسيرية، واستدلّ بدليلين؛ أحدهما: أنهما إذا قُدرَا بالمصدر فات معنى الأمر، الثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً... إلخ" ⁽⁹²⁾ وأجاب ابن هشام عن أدلة أبي حيان. قال أبو حيان: " لا يقوى عندي وصل (أن) بفعل الأمر لوجهين، أحدهما: أنه إذا سَبَكْتُ من (أن) والفعل مصدرًا فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه بأن قم. الثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يُعجبني أن قم، ولا: أجبْتُ أن قم، ولا: عجبْتُ من أن قم، وكون ذلك مفقوداً في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وُصلت بفعل الأمر لوجَد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيد، وأحببت أن قام، وعجبْتُ من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيد، وأحبُّ أن يقوم زيد، وعجبْتُ من أن يقوم زيد" ⁽⁹³⁾ إلا أن ما ذكره أبو حيان ونقل معناه ابن هشام قاله عالم آخر سبقه إلى ذلك، هو الرضي الاسترابادي⁽⁹⁴⁾، غير أن أبا حيان تراجع عن هذا الاختيار، وذكر في البحر المحيط في غير ما موضع جواز كونها توصل بالأمر، فتارة يذكر أن (أن) في مثل هذا الموضع تفسيرية، وتارة أخرى يبيح دخول (أن) على الأمر مع بقائها مصدرية، وتارة ثالثة يذكر هذا دون تردّد أو حذر، وقد تتبّع هذه المسألة الدكتور عبد اللطيف الخطيب في أطروحته للدكتوراه التي بعنوان: (البحر المحيط، دراسة نحوية صرفية صوتية)⁽⁹⁵⁾، ذكر منها قوله تعالى: ﴿وَأَن أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ...﴾ ⁽⁹⁶⁾، وهي الآية التي أشار إليها السيوطي، وزعم أن أبا حيان ناقض نفسه فيها. ذكر أبو حيان أنهم أجازوا في (وأن احكم) أن تكون في موضع نصب،... كما قيل: إنها قد تكون تفسيرية⁽⁹⁷⁾.

وفي الحقيقة أن من أشار إلى هذا التناقض هو السيوطي في حاشيته على مغني اللبيب⁽⁹⁸⁾، ونقل عنه ذلك أيضاً الأمير في حاشيته، على أن أبا حيان أجاز

ما ذهب إليه جمهور النحاة في كتابه (ارتشاف الضرب)، وقال: "وقالوا توصل بالأمر، ونصّ سيويه على ذلك، نحو: كتبت إليه بأن قم" (99).

مجيء (إن) بمعنى نعم

ذهب جمهور النحاة ومنهم سيويه والأخفش والرماني وغيرهم إلى أنّ (إن) تأتي حرف جواب بمعنى (نعم) ولا تعمل شيئاً⁽¹⁰⁰⁾، لكنّ أبا حيان أنكر هذا الاستعمال لـ (إن) في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل فقال: "وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إن) (نعم)، إذ يحتمل أن تكون هي العاملة... وهذا المذهب أولى؛ لأنّه تقرّر فيها أنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى (نعم)" (101).

وذهب أبو حيان مذهب الجمهور مثبتاً لها هذا الاستعمال في تفسيره (البحر المحيط) في غير ما موضع، فقال عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّجَلٌ﴾⁽¹⁰²⁾: "قيل: (إن) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة، فتحمل الآية عليه" (103)، وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾⁽¹⁰⁴⁾ قال: "(إن) حرف تأكيد... وتأتي أيضاً حرف جواب بمعنى نعم، خلافاً لمن منع ذلك" (105)، وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا...﴾⁽¹⁰⁶⁾ قال: "... الوجه الرابع أن تكون (إن) بمعنى نعم حرف جواب..." (107).

والذي أراه راجحاً هو ثبوت هذا المعنى لـ (إن) لكثرة الشواهد الواردة من ذلك، ولنصّ الكثير من العلماء عليه، كسيويه والأخفش والزجاج والمبرد والرماني وابن منظور والمالقي وابن مالك والمرادي وابن هشام وغيرهم⁽¹⁰⁸⁾.

إعراب جملة الاستفهام الواقعة بعد فعل متعدّد لواحد

اختلف النحاة في هذه المسألة إذا استوفى الفعل مفعوله، فذهب المبرد والأعلم الشنتمري وابن خروف إلى أنّ الجملة في موضع الحال، وذهب السيرافي وابن عصفور في رأي له وابن الضائع إلى أنها بدل، وذهب الفارسي

واين عصفور في رأيه الآخر إلى أنها مفعول ثانٍ، والفعل ضُمَّن معنى فعل متعدّ لاثنتين (109).

أما أبو حيان فإنه صرّح في تنظيره باختياره مذهب أبي عليّ الفارسي ومن تبعه، وذهب إلى أنّ الجملة مفعول ثانٍ، وأنّ الفعل قد ضُمَّن معنى فعل متعدّ لمفعولين، يقول: "وذهب أبو علي - فيما حكاه ابن جنّي - وأبو عبدالله بن أبي العافية إلى أنه في موضع المفعول الثاني له (عرفت) . . . والذي اختاره هو هذا المذهب" (110)، لكنّه ذهب عند تطبيقه في (البحر المحيط) مذهب من ذهب إلى أنّ الجملة بدل، كالسيرافي وابن الضائع، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ (111) قال: "أعربوا (كيف ننشزها) حالاً من العظام، تقديره: وانظر إلى العظام محياة، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ الجملة الاستفهامية لا تقع حالاً، وإنّما تقع حالاً (كيف) وحدها، نحو: كيف ضربت زيداً، ولذلك تقول: قائماً أم قاعداً، فتبدل منها الحال، والذي يقتضيه النظر أنّ هذه الجملة في موضع البدل من (العظام)؛ وذلك أنّ (انظر) البصريّة تتعدّى بـ (إلى)، ويجوز فيها التعليق، فتقول: انظر كيف صنع زيد، قال تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (112)، فتكون هذه الجملة في موضع نصب على المفعول بـ (انظر)؛ لأنّ ما يتعدّى بحرف الجرّ إذا علّق صار يتعدّى لمفعول . . . فـ (كيف ننشزها) بدل من (العظام) على الموضع؛ لأنّ موضعه نصب، وهو على حذف مضاف؛ أي فانظر إلى حال العظام كيف ننشزها، ونظير ذلك قول العرب: عرفت زيداً أبو من هو، على أحد الأوجه، فالجملة من قولك: أبو من هو، في موضع البدل من قوله: زيداً مفعول عرفت، وهو على حذف مضاف، التقدير: عرفت قصّة زيد أبو من، وليس الاستفهام في باب التعليق مراداً به معناه، بل هذا من المواضع التي جرت في لسان العرب مغلباً عليها أحكام اللفظ دون المعنى" (113).

ويترأى لي أنّ الراجح هو ما اختاره في (البحر المحيط)؛ لأنّه لا مانع من كون الجملة بدل اشتمال كما ذهب إليه ابن الضائع.

المحذوف من نوني الرفع والوقاية

اختلف النحاة في المحذوف من نوني الرفع والوقاية؛ ذهب سيبويه⁽¹¹⁴⁾ ومن تبعه من المتأخرين إلى أنَّ المحذوف هو نون الرفع، وذهب الأخفش والمبرد والفارسي وابن جني إلى أنَّ المحذوف هو نون الوقاية⁽¹¹⁵⁾.

أما أبو حيان فكان له رأيان في هذه المسألة، اختار في كتابه (التذيل والتكميل في شرح التسهيل) مذهب الأخفش والمبرد ومن تبعهما، فقال: "فكان حذف نون الوقاية أولى"⁽¹¹⁶⁾. واختار في تفسيره (البحر المحيط) مذهب سيبويه ومن تبعه، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾⁽¹¹⁷⁾ عندما قال: "قرأ نافع (تأمروني) بنون واحدة مكسورة وفتح الياء، قال ابن عطية: "وهذا على حذف النون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى، وهو لحن؛ لأنها علامة رفع الفعل" انتهى. وفي المسألة خلاف، منهم من يقول: المحذوفة نون الرفع، ومنهم من يقول نون الوقاية، وليس بلحن؛ لأن التركيب متفق عليه. والخلاف جرى في أيهما حذف؟ ونختار أنها نون الرفع⁽¹¹⁸⁾. والذي أراه راجحاً هو ما اختاره في البحر المحيط؛ لأنه اختيار سيبويه، ويمكن الاستدلال على صحته بكثير من الأمور، منها أن نون الوقاية كلمة، ونون الرفع جزء من كلمة، وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة، والله أعلم.

إعمال (لا) عمل (ليس)

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (لا) تعمل عمل (ليس)، لكنهم اختلفوا في شروط إعمالها، فذهب بعضهم إلى أنه يجب أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط ذلك. وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل، وذهب الزجاج إلى أنها ترفع الاسم ولا تنصب الخبر⁽¹¹⁹⁾.

أما أبو حيان فقد اختار غير ما رأي في هذه المسألة بين النظرية والتطبيق؛ ذهب في (غاية الإحسان) إلى إعمالها عمل (ليس) بشروط، فقال: "وتعمل (لا) عملها أيضاً، بشرط تنكير معموليها، ونفي الخبر وتأخيرها"⁽¹²⁰⁾، وذهب في

(النكت الحسان) إلى إعمالها دون شرط يُذكر، فقال: "وذكر الشجري أنها عملت في المعرفة، . . . وتكون تعمل في المعرفة والنكرة كـ (ليس)؛ لأنه لم يجئ لنا عملها في النكرة كثيراً حتى نجعله أصلاً ونجعل غيره شاذاً" (121).

ثم ذهب في (البحر المحيط) إلى عدم جواز ذلك؛ فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (122): "قرأ أبو جعفر بالرفع والتنوين في الثلاثة (123) . . . فأما من رفع الثلاثة فإنه جعل (لا) عاملة، ورفع ما بعدها بالابتداء . . . وقيل: ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، فيكون (في الحج) في موضع النصب، وهذا الوجه جزم به ابن عطية فقال: "و(لا) في معنى (ليس) في قراءة الرفع" (124)، وهذا الذي جوزه وجزم به ابن عطية ضعيف؛ لأن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جداً، لم يجئ منه في لسان العرب إلا ما لا بد له . . . وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة، بحيث تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يُحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح"، ثم قال بعد ذلك: "وقال ابن عطية في هذه القراءة ما نصّه: و(لا) بمعنى (ليس) في قراءة الرفع . . . انتهى كلامه، وفيه مناقشات. الأولى: قوله: و(لا) بمعنى (ليس)، وقد قدّمنا أن كون (لا) بمعنى (ليس) هو من القلة في كلامهم بحيث لا تبنى عليه القواعد، وبيننا أن ارتفاع مثل هذا إنما هو على الابتداء" (125).

وهذا الذي ذهب إليه في (البحر) كان قد ذهب إليه في (التذيل والتكميل) عندما قال: "يقول ابن مالك: إنَّ عمل (إن) قليل وعمل (لا) كثير، والعكس هو الصواب؛ لأنَّ (إن) قد عملت نثراً ونظماً، و(لا) إعمالها قليل جداً . . . في غاية الشذوذ والقلة . . . ولم يبق ما يدلُّ على أنها تعمل عمل (ليس) إلا بيتان، وهما من القلة بحيث لا تُبنى عليه القواعد . . . ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدلُّ على أنَّ إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب لا قليلاً ولا كثيراً فيكون مقيساً مطّرداً" (126).

جواز حذف الفاعل

أجاز جمهور النحاة حذف الفاعل مع المصدر، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁽¹²⁷⁾ أو مع عامله في نحو: زيداً، في جواب من قال: من أكرمتم؟ أو في باب النائب عن الفاعل، ومنعوا غير ذلك. وذهب الكسائي وتبعه هشام بن معاوية الضرير و السهيلي وابن مضاء إلى أنه يجوز حذف الفاعل مع بقاء عامله⁽¹²⁸⁾، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر⁽¹²⁹⁾:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالاً فبذت نبلهم وكليب
وقول الشاعر⁽¹³⁰⁾:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً
أما أبو حيان فإنه اختار مذهب الكسائي ومن تبعه في كتاب التذييل والتكميل، فقال: "ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل وحده دون فعله؛ لدلالة المعنى عليه، ومذهبه مشهور في ذلك في باب الإعمال... ورجحه السهيلي وابن مضاء من أصحابنا، ودليله هناك مذكور في باب الإعمال في نحو: ضربني وضربت الزيدين"⁽¹³¹⁾.

لكنّ أبا حيان اختار مذهب جمهور النحويين في (البحر المحيط) عند قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾⁽¹³²⁾ فقال: "والفاعل له (يهد) ضمير عائد على الله تعالى، ويؤيد هذا التخريج قراءة (نَهْد) بالنون⁽¹³³⁾، ومعناه: نبين، وقاله الزجاج. وقيل: الفاعل مقدّر تقديره: الهدى والآراء والنظر والاعتبار... وهو قول المبرد، وليس بجيد؛ إذ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أن يقال: الفاعل مضمّر تقديره: يهد هو؛ أي: الهدى... وأحسن التخريج الأول، وهو أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله، كأنه قال: أفلم يبين الله؟"⁽¹³⁴⁾ وعند قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾⁽¹³⁵⁾ قال: "(وتبين) فعل ماض وفاعله مضمّر يدلّ عليه الكلام؛ أي: وتبين لكم هو، أي حالهم، ولا يجوز أن يكون الفاعل (كيف)؛ لأنّ (كيف) إنما تأتي اسم استفهام، أو شرط، وكلاهما لا يعمل فيه ما قبله إلا

ما روي شاذاً... إلخ" (136). وهنا لا بدّ من القول إنّ الفراء ذهب إلى جواز أن يكون الفاعل جملة بشرط أن يكون العامل فعلاً قليلاً، وأن تكون الجملة مقترنة بمعلّق، نحو: بدا لي أقام زيد (137)، وذهب ابن هشام إلى أنّ الفاعل يكون اسماً أو مصدرًا مؤولاً ولا يكون جملةً مطلقاً، سواء أكان عامله فعلاً قليلاً أم لا (138).

ويرأى لي أنّ الراجح من آراء أبي حيان في هذه المسألة هو ما اختاره في البحر المحيط، وهو أنّ الفاعل لا يحذف.

إعمال المصدر عمل فعله

أجمع النحاة على أنّ المصدر يعمل عمل فعله، ولإعماله شروط وصور، فيأتي معرّفاً بـ (أل) أو مضافاً أو منوناً، أمّا أبو حيان فقد تناقض كلامه في هذه المسألة تناقضاً واضحاً بين كتبه النظرية وبين تفسيره (البحر المحيط)، فبينما يرى في كتبه النظرية أنّ ترك الإعمال هو القياس، يقول: "وترك إعمال المضاف وذي (أل) هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصّة من خواصّ الاسم، فكان قياسه ألاّ يعمل، وكذلك المنون" (139) ثمّ رجّح مذهب من يرى التفصيل في إعمال المعرّف بـ (أل) وجعله هو الصحيح، فقال: "في إعمال المعرّف بـ (أل) أربعة مذاهب: أحدها أنه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين وجماعة من البصريين، منهم ابن السراج،... الثاني: أنه يجوز دون قبح، وهو مذهب سيبويه. الثالث: أنه يجوز على قبح، وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين. الرابع: التفصيل بين أن يعاقب الضمير (أل) فيجوز إعماله، أو لا يعاقب، فلا يجوز، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة، فمثال المعاقب: إنك والضرب خالداً لمسيءً إليه، أي: إنك وضربك خالداً لمسيءً إليه، ومثال غير المعاقب: عجبت من الضرب زيدا عمراً، وهذا هو المذهب الصحيح" (140).

ثمّ يختار أبو حيان مذهب الفراء (141) القاضي بأنّ المصدر المنون لا يعمل الرفع، فيقول: "... والذي يظهر لي مذهب الفراء؛ لأنّ كلّ ما أورده سيبويه وغيره من المصدر المنون في لسان العرب، لم يُذكر بعده فاعل" (142).

ثم يناقض كلامه هذا في تفسيره (البحر المحيط) فيذهب إلى أن المصدر المنون يعمل الرفع، يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلْمَاءَ الدُّنْيَا زَيْنَةً الْكَوَاكِبِ﴾ (143): "قرأ زيد بن عليّ بتنوين (زينة) (144) ورفع (الكواكب) على خبر مبتدأ؛ أي: هو الكواكب، أو على الفاعلية بالمصدر؛ أي: بأن زينت الكواكب، ورفع الفاعل بالمصدر المنون، وزعم الفراء أنه ليس بمسموع، وأجاز البصريون ذلك على قلة" (145).

وبترأى لي أن الراجع أن المصدر يعمل عمل فعله إذا كان مضافاً أو منوناً أو معرفاً به (أل)، ولا مانع من عمله؛ لكثرة الشواهد الدالة على ذلك، والله أعلم.

في شروط نصب المفعول له

اشترط النحاة لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله خمسة أمور، منها اتّحاده بالمعلّل به فاعلاً؛ أي بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً، فلا يجوز (جتتك محبتك إيتاي) قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف والفارسي (146).

أما أبو حيان فقد اشترط ما اشترطه النحاة من قبله في كتبه النظرية، فقال: "وأما اتّحاده به فاعلاً ففيه خلاف، والمشهور اشتراطه..." (147)، وقال: "...وشرطوا أيضاً في نصبه اتّحاد الفعل المعلّل، وأجاز ابن خروف نصبه مع تغيّر الفاعل وقال: "ولم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين".... (148). وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان في الارتشاف خالفه في البحر المحيط، وذلك عند قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (149) عندما أجاز أن يكون (صدقهم) على قراءة النصب (150) مفعولاً من أجله، قال: "(صدقهم) ... وقرئ بالنصب، وخرّج على أنه مفعول له؛ أي: لصدقهم" (151)، وردّ السمين الحلبي عليه هذا الإعراب بقوله: "وهذا لا يجوز؛ لأنه فات شرط من شروط النصب، وهو اتّحاد الفاعل، فإنّ فاعل النفع غير فاعل الصدق، وليس

لقائل أن يقول: يُنصب بالصادقين، فكأنه قيل: الذين يصدّقون لأجل صدقهم، فيلزم اتحاد الفاعل؛ لأنه يؤدي إلى أنّ الشيء علة نفسه (152).

وفي ختام هذا البحث من المهم أن نذكر أهم نتائجه، زيادة على ما أثبتته في نهاية كل مسألة من مسائله، من ترجيح ما ظهر لي أنه الراجح من آراء أبي حيان النحويّة، فأقول:

- قد وجدت كثيراً من مخالفات (التطبيق) لـ (النظر)، ودواعي هذه المخالفات نحويّة خالصة، لا تشوبها دواعٍ مذهبية أو غير ذلك.
 - كان أبو حيان بصريّ المذهب في معظم اختياراته النحويّة، تأثر بأصولهم وأعلامهم، واستخدم مصطلحاتهم، غير أنه وافق بعض الكوفيين في بعض مسائله، فظهر لنا تمكّنه من علم النحو من حيث جمعه أقوال النحاة السابقين، ومناقشتها، ولا سيما علماء النحو البصريّ.
 - خالفت آراء أبي حيان (في المسائل التي ناقشناها) في البحر المحيط ما سبق أن ارتآه في كتبه النظرية، فتعدّدت آراؤه، وكان له غير ما رأي في المسألة النحوية الواحدة، حاولت جاهداً ترجيح الرأي الصائب أو الأصوب فيها.
 - حرص أبو حيان على الاحتجاج لآرائه النحويّة معتمداً مصادر الاحتجاج المعروفة عند النحويين، بخاصّة أصول النحو البصري، كالقياس والسماع، فاحتجّ بالقرآن وقراءاته، وكان موقفه من القراءات موقف الالتزام والمحافظة على ما جاءت به، كما استشهد بما يُحتجّ به من أشعار العرب وأقوالها.
- هذا بعض ما ظهر لي من نتائج، والله وليّ التوفيق.

الهوامش والمراجع

- (1) المقري، أحمد بن محمد: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق د. إحسان عباس، ج2، بيروت: دار صادر، 1968، ص 541، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، بيروت: المكتبة العصرية، د. ت، ص280.
- (2) لكثير عزة، وهو في ديوانه، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1971م. ص506، وسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج2، بيروت: عالم الكتب، د. ت، ص123، وابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ج2، بيروت: دار الهدى، د. ت، ص492، وابن الشجري، هبة الله: **أمالى ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود الطناحي، ج3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992، ص9، والعيني، بدر الدين محمود: **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، (مطبوع على هامش خزنة الأدب) ج3، بولاق: المطبعة الأميرية، د. ت، ص163.
- (3) الخصائص، 2/ 491.
- (4) الخصائص، 1/ 205.
- (5) الخصائص، 1/ 205.
- (6) الخصائص، 1/ 206.
- (7) الخصائص، 1/ 206.
- (8) الخفاجي، أحمد بن محمد: **حاشية الشهاب (عناية القاضي)**، ضبط: عبد الرزاق المهدي، ج3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، ص586.
- (9) حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، مصر: دار المعارف، 1971، ص219.
- (10) ابن عصفور، علي بن عبدالمؤمن: **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ج2، بغداد: وزارة الأوقاف العراقية، 1982، ص106، والإستراباذي، رضي الدين: **شرح الكافية**، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت، ص161، والأندلسي، أبو حيان: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د. مصطفى النحاس، ج3، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 2005م، ص149، والأندلسي، أبو حيان: **التذيل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق: د. حسن هندأوي، 4/ 221، والمرادي، الحسن بن قاسم: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ج5، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1976م، 4/ 5.
- (11) الكتاب، 2/ 248.
- (12) المبرّد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، ج4، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف، 1994م، ص237، وابن السراج: **أبو بكر محمد: الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ج1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م، ص350، والفارسي،

أبو علي: المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة: مطبعة المدني، ط1، 1985م، 627/1، والزمخشري، محمود بن عمر: المفضل في النحو، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1999م، ص15، وابن يعيش النحوي: شرح المفضل، القاهرة: مكتبة المتنبي، ج1، د.ت، ص48، وشرح الكافية للرضي، 161/1، وابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق بركات يوسف هبؤد، ج4، بيروت: دار الفكر، 1994م، ص36.

(13) شرح الجمل لابن عصفور، 106/2، وابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد بركات، مصر: دار الكتاب العربي، 1967م، ص32، وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ج1، القاهرة: دار هجر، 1990م، ص185، و419/3، والأشموني، علي بن محمد: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، 121/3.

(14) الأندلسي، أبو حيان: تقريب المقرّب، تحقيق: محمد جاسم الدليمي، بيروت: دار الندوة الجديدة، 1987م، ص68، والأندلسي، أبو حيان: تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م، ص384.

(15) الأندلسي، أبو حيان: مخطوط التذيل والتكميل في شرح التسهيل (عدة رسائل دكتوراه بجامعة الأزهر الشريف)، 221/4، وانظر: ارتشاف الضرب، 149/3.

(16) الفرقان، 28/25.

(17) الكتاب، 248/2.

(18) الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م، 496/6.

(19) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت: دار السورور، د.ت، ج3/9، 235، وشرح التسهيل لابن مالك 34/4، وارتشاف الضرب، 411/2.

(20) شرح الكافية للرضي، 24/3، وتسهيل الفوائد 231، وابن مالك الأندلسي: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط1، بيروت، دمشق: دار المأمون، 1982م، 1554/3.

(21) ارتشاف الضرب، 411/2، والمساعد، 88/3، والأزهري، الشيخ خالد: شرح التصريح على التوضيح، بيروت: دار الفكر، د.ت، 243/2.

(22) عبس، 4 - 3/80.

(23) د. الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات، دمشق: دار سعد الدين، ط1، 2002م، 303/10.

(24) ارتشاف الضرب، 411/2، وانظر: مخطوط التذيل والتكميل، 625/6.

(25) شرح التصريح، 243/2.

- (26) غافر، 40 / 37 - 36 .
- (27) وهي قراءة عاصم، انظر: معجم القراءات، 8 / 225 .
- (28) من الرجز لأبي النجم العجلي، والبيتان في ديوانه، صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، الرياض: النادي الأدبي، 1404 هـ، ص 82. والكتاب، 3 / 35، والمقتضب، 2 / 13، وشرح التصريح، 2 / 239، وشرح المفصل لابن يعيش، 7 / 26 .
- (29) البحر المحيط، 7 / 446 .
- (30) من قول الشاعر:
- أستغفر الله ذنباً لست محصيه ربّ العباد إليه الوجه والعمل**
- والبيت لا يعرف قائله، وهو في البغدادى، عبد القادر: خزانة الأدب، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1986م، 1 / 486 .
- (31) من قول الشاعر:
- أمرئك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب**
- والبيت للعباس بن مرداس في ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1991م، ص 46، وقيل لخفاف بن ندية، وقيل لعمر بن معديكرب، وهو في المقتضب، 2 / 36، وشرح المفصل لابن يعيش، 2 / 44، وابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002م، 4 / 119، والسيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1979، 5 / 17
- (32) الكتاب، 1 / 38 .
- (33) ارتشاف الضرب، 3 / 52 .
- (34) السهيلي، أبو القاسم: نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، منشورات جامعة قاريونس، 1978م، ص 332، وارتشاف الضرب 3 / 52 .
- (35) مخطوط التذييل والتكميل، 2 / 156 / ب .
- (36) البقرة، 2 / 199 .
- (37) البيت مجهول القائل، وهو في الكتاب، 1 / 37، ومعاني القرآن للفراء، 1 / 233، والمقتضب، 2 / 321، وشرح المفصل، 7 / 63، وشرح الكافية للرضي، 2 / 273 .
- (38) البحر المحيط، 2 / 110 .
- (39) الأعراف، 7 / 155 .
- (40) البحر المحيط، 4 / 397 .
- (41) يونس، 10 / 104 .
- (42) البحر المحيط، 5 / 195 .

- (43) يوسف، 36/12.
- (44) البحر المحيط، 308/5.
- (45) كتاب التذيل والتكميل، 44/6.
- (46) شرح الجمل لابن عصفور، 462/2، وشرح الكافية للرضي، 288/2، وارتشاف الضرب، 80/3، وهمع الهوامع، 157/1.
- (47) الكشف، 152/4، وشرح التسهيل، لابن مالك، 94/3، وشرح الكافية الشافية، 567/2، وشرح الكافية للرضي، 288/2.
- (48) الأنبياء، 60/21.
- (49) شرح الجمل، لابن عصفور، 462/2.
- (50) مخطوط التذيل والتكميل، 105/2 / ب.
- (51) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف، 1964م. ص110، وشرح الجمل، لابن عصفور، 463/2، وارتشاف الضرب، 81/3.
- (52) البحر المحيط، 302/6.
- (53) الأندلسي، أبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإنسان، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988، ص164.
- (54) التسهيل، ص53، وشرحه: لابن مالك، 347/1، وشرح الكافية الشافية، 391/1، وهمع الهوامع، 217/2، وشرح الألفية للأشموني، 240/1.
- (55) البقرة، 109/2.
- (56) اختلف في نسبة هذا البيت، ف قيل هو لعبدالله بن الزبير، وقيل للكُميت، وقيل لغيرهما، وهو في شرح التسهيل لابن مالك 347/1، وابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت: دار صادر، د. ت، مادة (سمد).
- (57) يوسف، 96/12.
- (58) القيسي، مكّي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط2، دمشق، بيروت: اليمامة للطباعة، 2000م، 394/1.
- (59) ارتشاف الضرب، 81/3، والنكت الحسان، ص67.
- (60) التذيل والتكميل، 161/4.
- (61) البحر المحيط، 340/5.
- (62) المقتضب، 362/2، والأصول في النحو، 95/1، وابن جني، أبو الفتح عثمان: المحاسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي ناصف وآخرين، ط2، بيروت: دار سزكين، 1986م، 270/1، وشرح التسهيل، 375/1، وشرح الكافية الشافية، 446/1، ارتشاف الضرب، 109/2، والمرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق:

- د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983م، ص229، وشرح التصريح، 201/1
- (63) البيت بلا نسبة في المقتضب، 362/2، والهروي، علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1971م، ص46، والجنى الداني، ص209، وشرح الأشموني، 375/1، وشرح التصريح، 201/1، وهمع الهوامع، 218/1، و2/116.
- (64) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 217، وابن عقيل، بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، 1980م، 273/1، وشرح الأشموني، 126/1، وهمع الهوامع، 2/117.
- (65) الأزهية في علم الحروف، ص33، وشرح الجمل، 481/2، وشرح الكافية للرضي 270/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 8/113، ومغني اللبيب، 133/1، وأوضح المسالك، 279/1.
- (66) الأزهية في علم الحروف، ص32.
- (67) ارتشاف الضرب، 2/109.
- (68) التذيل والتكميل، 4/277.
- (69) النكت الحسان، ص78.
- (70) البقرة، 2/78.
- (71) البحر المحيط، 1/442.
- (72) الكشف، 1/342، و4/328.
- (73) الكتاب، 4/224.
- (74) المفصل 368، وشرحه: لابن يعيش 8/26، والتسهيل 243، وشرحه: لابن مالك 1/29، و4/108، والمساعد على تسهيل الفوائد، 1/16.
- (75) شرح الكافية للرضي، 2/388، ومغني اللبيب، 2/541.
- (76) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه، تحقيق وشرح: د. حسين نصار، ط1، القاهرة: نشر: مصطفى البابي الحلبي، 1957م، ص64، وللهذلي في الكتاب، 4/224، وشرح المفصل لابن يعيش، 8/147، والجنى الداني، 259، ومغني اللبيب، 2/542.
- (77) التذيل والتكميل، 1/107، وانظر مخطوط التذيل والتكميل، 5/188 (باب حروف الجر).
- (78) ارتشاف الضرب، 3/256.
- (79) النكت الحسان، 289.
- (80) الأنعام، 6/33.
- (81) البحر المحيط، 4/115، وانظر: 6/437.
- (82) شرح الكافية للرضي 1/173، 2/296، وشرح التصريح 1/40.

- (83) الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي: **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن فرهود، ط2، الرياض: دار العلوم، 1988م، 1/95، والمسائل البصريات 430، والفارسي، أبو علي: **المسائل الحلييات**، تحقيق حسن هنداي، ط1، دمشق: دار القلم، 1987م. 222، والتذييل والتكميل 4/117، وشرح التصريح 1/40.
- (84) الأندلسي، أبو حيان: **غاية الإحسان**، مخطوط بدار الكتب المصرية. ص 17.
- (85) النكت الحسان، ص78.
- (86) تذكرة النحاة، ص315.
- (87) الكشاف، 6/20.
- (88) الواقعة، 56/2 - 1.
- (89) البحر المحيط، 8/203.
- (90) البحر المحيط، 1/507.
- (91) الكتاب، 3/162، والأصول في النحو، 2/208، والفارسي، أبو علي: **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1986م، ص33.
- (92) مغني اللبيب، 1/172، وانظر: الصبآن، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، 1/255.
- (93) التذييل والتكميل، 3/148.
- (94) شرح الكافية للرضي، 2/386، والدمايني، بدر الدين: **شرح مغني اللبيب**، على هامش حاشية الشمني، مصر: المطبعة البهية، 1305هـ ص 60، وحاشية الشمني أحمد بن محمد: **حاشية الشمني على مغني اللبيب**، مصر: المطبعة البهية، 1305هـ، 1/61، ومحمد الأمير: **حاشية على مغني اللبيب**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، 1/28.
- (95) الخطيب، عبد اللطيف محمد: **(البحر المحيط، دراسة نحوية صرفية صوتية)** رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية دار العلوم، 1981م، 1/116.
- (96) المائدة، 5/49.
- (97) البحر المحيط، 3/515.
- (98) السيوطي، جلال الدين: **الفتح القريب على مغني اللبيب**، رسالة ماجستير، إعداد عبدالمجيد أحمد فلاح، جامعة دمشق، 1999م، ص 263، ونقل عنه الأمير في حاشيته على المغني، 28/1.
- (99) ارتشاف الضرب، 1/518.
- (100) الكتاب، 3/151، 4/162، والأصول، 2/383، والرماني، علي بن عيسى: **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1973م، ص111، وارتشاف الضرب، 2/148، والجنى الداني، ص398، ومغني اللبيب، 1/235، وجمع الهوامع، 2/180.

- (101) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 130/5، وانظر: تذكرة النحاة، ص383.
- (102) طه، 63/20.
- (103) البحر المحيط، 238/6.
- (104) البقرة، 6/2.
- (105) البحر المحيط، 170/1.
- (106) البقرة، 69/2.
- (107) البحر المحيط، 541/3.
- (108) إضافة إلى الحاشية (100) السابقة، معاني الحروف، انظر: المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط2، بيروت، دمشق: دار القلم، 1985م، ص204، وشرح التسهيل، لابن مالك، 32/2.
- (109) شرح الجمل لابن عصفور، 321/1، وابن عصفور الإشبيلي: المقرب، تحقيق: عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، 1971م. ص233، وارتشاف الضرب، 75/3، والمساعد، 1/372.
- (110) مخطوط التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 1040/2، و4/146.
- (111) البقرة، 259/2.
- (112) الإسراء، 21/17.
- (113) البحر المحيط، 305/2.
- (114) انظر الكتاب، 519/3.
- (115) ارتشاف الضرب، 420/1.
- (116) كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 195/1.
- (117) الزمر، 64/39.
- (118) البحر المحيط، 421/7.
- (119) شرح المفضل لابن يعيش، 109/1، والجنى الداني، ص293، وجمع الهوامع، 119/2.
- (120) غاية الإحسان، ص7.
- (121) النكت الحسان، 76.
- (122) البقرة، 197/2.
- (123) وهي قراءة أبي جعفر والحسن وجبله والكسائي عن المفضل عن عاصم، انظر: معجم الفراءات، 271/1.
- (124) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرين، ط1، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، 1981م، 2/166.

- (125) البحر المحيط، 97/2 .
- (126) كتاب التذييل والتكميل، 281/4 .
- (127) البلد، 14/90 .
- (128) الخصائص، 433/2، وشرح الكافية للرضي، 79/1، وشرح التسهيل لابن مالك، 174/2، أوضح المسالك، 82/2، 176 .
- (129) اختلف في نسبته فقبل لعقمة الفحل، وهو في ديوانه، تحقيق: لطفي الصقّال وغيره، حلب: دار الكتاب العربي، ط1، 1969م، ص131، وقيل للنابعة الذبياني، وبحث في ديوانه، تحقيق: شكري فيصل، دمشق: دار الفكر، 1968م، ولم أجده. والبيت في شرح الجمل لابن عصفور، 514/2، وشرح التسهيل لابن مالك، 174/2، وأوضح المسالك، 176/2 .
- (130) القائل هو سوار بن المضرب السعدي، والبيت في الخصائص، 433/2، وأمالى ابن الشجري، 284/1، وشرح المفضل لابن يعش، 80/1، وأوضح المسالك، 83/2، وشرح التصريح، 272/1 .
- (131) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 217/6 .
- (132) طه، 128/20 .
- (133) وهي قراءة قتادة وورش عن نافع، انظر: معجم القراءات، 512/5 .
- (134) البحر المحيط، 267/6 .
- (135) إبراهيم، 45/14 .
- (136) البحر المحيط، 425/5 .
- (137) انظر ارتشاف الضرب، 179/2 .
- (138) انظر مغني اللبيب، 243/5، ص 257 .
- (139) مخطوط التذييل والتكميل، 946/4، وانظر: الأندلسي، أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، سيدني: جليذر، 1949م، ص310 .
- (140) مخطوط التذييل والتكميل، 951/4، وانظر: ارتشاف الضرب، 177/3 .
- (141) شرح الجمل لابن عصفور، 25/2 .
- (142) مخطوط التذييل والتكميل، 940/4 .
- (143) الصافات، 6/37 .
- (144) وهي أيضاً قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهم، انظر: معجم القراءات، 6/8 .
- (145) البحر المحيط، 338/7 .
- (146) أوضح المسالك، 197/2، وشرح التصريح، 235/1 .
- (147) النكت الحسان، ص 103 .
- (148) ارتشاف الضرب، 221/2 .

- (149) المائدة، 5/ 119 .
- (150) وهي قراءة الجمهور، انظر: معجم القراءات، 2/ 381.
- (151) البحر المحيط، 4/ 67 .
- (152) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط1، بيروت، دمشق: دار القلم، 1986م، 4/ 521.

* * *